**سجالات في الدستور تغطية للاحتلالات: 1975-2020**

12-11-2020 | 00:00 **المصدر**: النهار

**أنطوان مسرّە**

هل اللبنانيون مبرمجون منذ 1975، أي تاريخ اندلاع الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان وحتى اليوم، على سجالات دستورية بينما الوطن مُحتل وفي حالات افلاس وتفكّك؟ تابعت منذ 1975 مداولات ومناقشات وحوارات وطنية، وبعضها دولية، حول النظام الدستوري اللبناني والتي كانت تطمس الاحتلالات للبنان.

**1. "مات الميثاق وقبرناه": 1975-1990**

بدأت السجالات سنة 1975 بشعارات: "مات الميثاق وقبرناه"، "انتهى عهد التسويات"، و"الآن بدأت معركة الجبل ولينتصر من ينتصر"...وبموازاة القتال والشعارات، كان سياسيون ومُثقفون وحزبيون  يُصدرون أوراقًا إصلاحية تُثير ردّات الفعل. اسماهم وضاح شرارة "الوراقين". يعني التعبير باللغة العامية عمّال توريق الجدران! هذا الحجم من الأوراق الإصلاحية مفيد طبعًا، إذا تمّ الاستفادة منه، في سبيل بناء ذاكرة دستورية وترسيخ القيم التأسيسية للبنان. بموازاة السجالات في السنوات 1975-1990 حول التقسيم والعلمنة "والطائفية" والفدرالية واللامركزية... استمر احتلال القوى الفلسطينية المسلّحة واحتلال النظام السوري للبنان.

حصيلة سجالات 1975-1990 وثيقة الوفاق الوطني-الطائف التي يتوجب طبعًا التقيّد بموجباتها. يُرسخ هذا الاتفاق ويوضح المرتكزات التأسيسية للنظام الدستوري اللبناني وجذوره التاريخية. ننسى غالبًا انه قبل وثيقة الطائف أصدر اللبنانيون على المستوى الرسمي 14 وثيقة وفاق وطني لم تؤدي الى انهاء الحروب لأنه، بالإضافة الى الوفاق الداخلي، كان يتوجب توفر وفاق إقليمي في "حروب من أجل الآخرين" حسب عنوان كتاب غسان تويني. يعني ذلك أن الموضوع الدستوري هامشي أما المعضلة الأساس فهي الاحتلال! لكن البرمجة الذهنية ظلت طاغية لدرجة أن التراث الدستوري المتراكم، بدلاً من حمل اللبنانيين على اعتماد الحكمة في المقاربة والسلوك، إستمر "وراقون" في اجترار أوراق إصلاحية.

**2. الثغرات والتوازنات والصلاحيات في الطائف: 1990-2005!**

بين 1990 ولغاية 14 شباط 2005، أي تاريخ العملية الإرهابية ضد الرئيس رفيق الحريري وموكبه، استمر السجال مع التركيز على وثيقة الوفاق الوطني: فاعليتها وتطبيقها وتوازناتها والصلاحيات والتغيرات...، مما يُساهم في طمس المعضلة الجوهرية: الاحتلال السوري.

قانونيون ومُثقفون عديمو الخبرة وباحثون يفتقرون الى مواضيع جديّة وصحافيون متلهفون الى مواضيع شيّقة... يغذّون سجالات متلفزة وندوات وبحوثًا حول ميثاق الطائف! كان من الضروري للمخيلة الجماعية اللبنانية تبرير 15 سنة من الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان واعتبار وثيقة الطائف انتاجًا مجددًا جوهريًا في المنظومة الدستورية اللبنانية! وكان من الضروري طيلة احتلال الجيش السوري للبنان التمادي في السجالات حول النظام الدستوري كمعضلة جوهرية وان ينحرف اللبنانيون عن المعضلة الأساس: الاحتلال! الذين يجترّون تحاليلهم حول المنظومة الدستورية اللبنانية يطمسون الواقع الاختباري التالي: لا يستقيم أي نظام دستوري، مهما كانت صوابيته، اذا كان الوطن محتلاً، ان كان ذلك في فرنسا أو ألمانيا أو سويسرا...

يواجهك "وراقون"، اذا كانوا مُدركين لواقع الاحتلال، بالحجة التالية: اذا كان لبنان محتلاً فلأن المنظومة الدستورية اللبنانية لا تحقق الولاء والوحدة والانتماء الوطني...! هل هذه الحجة مرتبطة بواقع قانوني أم بالثقافة السياسية السائدة؟ يختلط هنا الحابل بالنابل بين "الطائفية" في النصوص "والطائفية" في النفوس! وتُطمس بالتالي معضلة الاحتلال طيلة السنوات 1990-2005 من خلال الالهاء divertissement، حسب مفهوم الكاتب الفرنسي Blaise Pascal، بسجالات حول تغيّرات وثيقة الطائف وموقع هذه الرئاسة أو تلك والتوازنات والمشاركة في الحكم ودائمًا مع تغذية الادراك التالي: كل مشاكل لبنان سببها منظومته الدستورية وحتى مشكلة تأمين التيار الكهربائي!

ما الجديد في وثيقة الطائف بالنسبة الى النظام الدستوري اللبناني منذ 1926؟ لا جديد بالعمق،

بل تأكيد وتوضيح لكل الثوابت اللبنانية! كل وثيقة الوفاق الوطني هي انتاج لبناني أصيل كالكشك والأورما إلا البند المتعلق "بإعادة تمركز" الجيش السوري في لبنان والتي رُبطت قصدًا بقضية "الطائفية" و"اللاطائفية"! سيستمر بالتالي اللبنانيون في اجترار سجالات ومنازعات حول "الطائفية" هروبًا من المعضلة الأساس: الاحتلال! لم يهتم النظام السوري بتفاصيل الجدل الدستوري اللبناني. ما يُهمه البند المتعلق "بإعادة التمركز"، ما أثار انسحاب لجنة الوساطة العربية. وقيل لبعض المشاركين في الطائف: كتب هذا البند الرئيس حافظ الأسد بيده ومن يريد تعديله يتصل به شخصيًا!

كان المأخذ على ميثاق 1943 أنه غير مكتوب، بالمعنى القانوني الوضعي، في حين أن وثائقه المكتوبة تتعدى مئات الصفحات. تم بالتالي كتابة ميثاق الطائف وتم اقراره من المجلس النيابي وأدخلت بنوده في الدستور اللبناني. استمرت بالرغم من ذلك السجالات والتأويلات حول الثغرات والتطبيق الاستنسابي أو الشامل...، مما يطمس واقع الاحتلال. يقال تكرارًا: كل السيئات هي ثمرة الطائف في حين ليست وثيقة الطائف إلا تأكيدًا وتوضيحًا للقيم التأسيسية للبنان منذ 1926 وأبرزها:

- مقدمة الدستور وهي الركيزة القيميّة للبنان "العربي الهوية والانتماء" والوحدة في التعددية.

- المناصفة المسيحية-الإسلامية.

Volume 0%

- المادة 49 التي هي تجسيد للممارسة الشهابية حيث رئيس الجمهورية "يسهر على احترام الدستور".

- المادة 65 التي تُحدّد 14 قضية توجب توفر أكثرية موصوفة تجنبًا في آن لطغيان أقلية abus de minorité وطغيان أكثرية abus de majorité.

**3. الهجوم على الدستور: 2005-2020!**

نصل الى مرحلة 2005 تاريخ انسحاب الجيش السوري من لبنان ولغاية اليوم. مُثقفون عديمو الخبرة وايديولوجيون يعقوبيون وتقدميّون بعيدون عن الوقائع وباحثون عن مواضيع مثيرة ودستوريون لم يقرأوا جديدًا منذ أكثر من ربع قرن حول الإدارة الديمقراطية للتعددية من منظور عالمي ومقارن يستمر هؤلاء في سجال حول النظام الدستوري اللبناني الذي لا يفهمونه! هذه البرمجة الذهنية أصبحت إجرامية لأنها تُلوث العقول ولا تساهم بتحقيق أي تغيير وتبرّر ممارسة سياسيين ومخادعين واحتلالات فلسطينية (1975-1990) وسورية (1990-2005) واليوم ايرانية.

يبدو وكأن الفساد والزبائنية وانفجار 4 آب وعجز الموازنة وغياب السياسات العامة... سببها الدستور وميثاق الطائف و"الصيغة اللبنانية"! يعني ذلك أن السياسيين في لبنان يحملون الدستور اللبناني ومجموعة التشريع اللبناني ومجموعات Dalloz ولا يقومون بأي اجراء الا استنادًا الى القانون! ما يعني أيضًا أن لبنان هو في قمة دولة الحق! قد يكون القانون عائقًا ولكن المسؤولية بشرية!

لتغطية احتلال لبنان بالوكالة يستمر السجال حول الدولة "المدنية" و"الطائفية" والعلمنة واللامركزية "والصلاحيات" و"استعادة حقوق"... في حين لا يوجد في لبنان دولة واحدة بل دولتان وجيشان ودبلوماسيتان! في سبيل اصلاح الدولة يقتضي وجود دولة تتمتع بالسيادة. ما معنى سيادة؟ ما معنى استقلال؟ هذا الموضوع هامشي بالنسبة الى سجالات حيث تُنشر أوراق إصلاحية كما لو أن الدستور اللبناني مُطبق بكل تفاصيله!

يجتر مثقفون يعقوبيون وايديولوجيون منذ استقلال 1943 انتقادات تجاه "الصيغة اللبنانية"، التي يصفها أحدهم بسخرية "بالصيغة الفذّة"، وهم غير مُدركين لمفاعيل هذا الاجترار في المخيلة الجماعية اللبنانية وتغطية لكل الاحتلالات. ليست "الصيغة اللبنانية" خيارًا، بل واقعًا اختباريًا، ولا يتوفر بديل آخر، شرط حوكمة رشيدة وسيادة ما يسميه الرئيس فؤاد شهاب "الكتاب" أي الدستور.

مثقفون يعقوبيون وايديولوجيون هم مخدوعون! اجتروا رعيانًا فكريًا ووعودًا غشاشة وأحلامًا واهنة ومقاربات لا علاقة لها بلبنان كما هو، وكما يمكن أن يتطوّر حسب دينامكيكية منظومته الذاتية. إنهم متعاونون بدون وعي مع الاحتلالات!

ان عدم الوفاق الداخلي والتحجج بفقدان الوفاق هو بالطبع مدخل للاحتلالات! الدستور هو الوفاق والتعبير عن العقد الاجتماعي! ان الخروج عن العقد الاجتماعي، أي الدستور، بعد سنوات من الاختبار هو خيانة!

كل كاتب، كل باحث، كل مثقف، بدراية منه أو بدون دراية، لا يعتمد مرجعية "الكتاب" وتطبيق "الكتاب"، بدون مناورات وتأويلات وسجالات، هو عميل مشارك في الاحتلال! ليتوقف مثقفون ايديولوجيون في التعاطي بدستور لبناني لا يفهمونه! ليس ما نقوله "دفاعًا" عن أي صيغة! هو الواقع الفج والاختباري الذي

لا بديل آخر عنه والذي يمكن تغييره في سياق طبيعته وديناميكيته.

اما استقواء جهة داخلية بفضل باب عال لتغيير التوازن اللبناني فكانت حصيلته اختباريًا كارثية للجهة الداخلية بالذات ولصالح الباب العالي. وهذا موضوع آخر.

ما العمل؟ خارج سياق المخادعة والتلاعب والهروب، تكمن المعضلة في شرعية légitimité النظام الدستوري اللبناني في الادراك الجماعي. لم يتم تجسيد هذا المسار وتثميره من خلال تأريخ علمي وبراغماتي للبنان ومن خلال مختلف وسائل التنشئة.

**عضو المجلس الدستوري سابقا 2009 - 2019**